Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 6, Supplement 1, 2025, 7488

Deanship of Scientific Research

Old Standard Morphological Issues and their Linguistic Reality in Modern Linguistics: Verb Tenses and Morphological Scale as a Model - A Descriptive and Analytical Study

Enas Ahmad Alkhalaylah*

Department of Arabic Language, College of Arts, Zarqa Private University, Jordan

Received: 24/4/2024
Revised: 5/6/2024
Accepted: 14/8/2024
Published online: 1/7/2025

* *Corresponding author:*
ealkhalaylah@zu.edu.jo

Citation: Alkhalayleh, E. A.. (2025). Old Standard Morphological Issues and their Linguistic Reality in Modern Linguistics: Verb Tenses and Morphological Scale as a Model - A Descriptive and Analytical Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(6), 7488.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i6.7488

Abstract

Objectives: This study probes ancient and modern morphological linguistic issues; such as verb divisions and tenses, and the morphological scale of verbs, within the ancient linguistic standardization, and the accompanying opinions of modern Arab linguists, in their approach to the concept of time and its divisions. The study also aims to address the morphological scale, in terms of its nature, nomenclature, formulas, phonetic formation (F, A, L), its derivations, and the extent to which modern linguists are convinced of the ancients' description of the morphological scale, and what it represents in terms of the accuracy and reality of the meter.

Method: The study follows the descriptive and analytical approach, as it was based on examining examples of verses of the Holy Qur'an and discussing them in description and analysis. It relied on the books of ancient grammarians, modern linguistic studies, and comparison between them.

Results: The study revealed that the ancients did not pay attention to the theologians who rejected the grammarians' divisions of the three verbal forms associated with their three different tenses. The study revealed that there is a disagreement between the two grammatical schools: Basri and Kufic regarding the standardization of the morphological scale of words. Most modern linguists have tended to linguistic realism in the morphological weight of words.

Conclusion: Modern Arab linguists believed that their studies on verbs and their temporal significance, as well as their control of the morphological scale, were within the linguistic reality of them, and they differed from the ancients in many of their ancient standard rules.

Keywords: Verbs and their Types, Verb Tense, Morphological Scale, Standardization, Modern Linguistics, Linguistic Reality

قَضايا صَرفيّةٌ مِعْياريَّةٌ قديمةٌ وو اقعُها اللغويُّ في اللسانيّاتِ الحديثة: أزمنةُ الأفعالِ والميزانُ الصَّرفيّ أُنموذجًا - دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّةٌ

*إيناس أحمد الخلايلة**

قسم اللغة العربية، كلّيّة الآداب، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن

ملخّص

الأهداف: تأتي هذه الدراسة لتناقش قضايا لغويّةٌ صرفيّة قديمة حديثة: أقسام الفعل وأزمنته، والميزان الصرفيّ للأفعال، ضمن ما يُعْرَف بالمعياريّة اللغويّة القديمة، وما يُصاحبُها من آراءِ اللسانيّين العرب المحدثين، في تناولهم مفهومَ الزمن وأقسامِه. وتهدُف الدّراسة، أيضًا، إلى تناولِ الميزان الصّرفيّ، من حيثُ طبيعته، وتَسْمياته، وصِيغه، وتشكيله، الصوتيّ (ف، ع، ل)، واشتقاقاته، ومدى اقْتناع اللسانيّين المُحدثين بوَصف القدماء للميزان الصَّرفيّ، وما يُمثّله في دِقّة الموزون وواقعه.

المنهجيّة: اتَّبعتِ الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، إذ قامتْ على تناولِ نماذجَ من آيات القرآن الكريم، والحديثِ عنها وصفًا وتحليلًا. واعتمدت على كُتُبِ النحويّين القدماء، والدراسات اللغوية الحديثة، والمقارنة بينها.

النتائج: كَشَفت الدراسة عن أنَّ القدماء لم يولوا اهتمامًا بما نادى به المتكلّمونَ الرافضون لتقسيمات النحويّين للصيغ الفعلية الثلاثة المقترنة بأزمنتها الثلاثة المختلفة. وكشفتِ الدراسة عن أنَّ ثمَّةَ خلافًا بين المدرستين النحويّتين: البصريّة والكوفيّة في معياريّة الميزان الصرفيّ للكلمات. وأنَّ أغلبَ اللسانيّينَ المحدثينَ قد مالوا إلى الواقعيّة اللغويّة في الوزنِ الصرفيّ للكلمات.

الخلاصة: إنَّ اللسانيّينَ العربَ المحدثينَ قد ارتَأوْا أنْ تكونَ دراساتهم حولَ الأفعال ودلالتها الزمنيّة، وكذلكَ ضَبْطِهم الميزانَ الصرفيَّ، ضمنَ الواقع اللغويّ لها، وأنّهم قد خالفوا القُدماء في كثيرٍ من قواعدهم المعياريّة القديمة.

الكلمات الدالة : الأفعال وأقسامُها، زمنُ الفعل، الميزان الصرفيّ، المِعياريّة، اللّسانيّات الحديثة، الواقع اللغويّ.

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

كانت الدّراسات اللغويّة الحديثة، أو ما يُسَمّى باللسانيّات الحديثة، بِمُستويات اللغة المتعددة، امتدادًا لما تَقَدَّمَت فيه الدّراسات اللغويّة القديمة عند النُّحاة، ويبدو أنَّ تسمية الدَّرس اللغويّ الحديث، أو ما يُعرف بعلم اللغة الحديث، وهو اللسانيّات الحديثة، أيضًا، غير مُتناقِض مع ما سَبقه من جهود القدماء اللغويّين، وهو لا يستدعي، كما يعتقِد كثير من الدّارسين المُحدثين بأنَّ النَّحو العربيَّ يُمثِّل فقط النَّحو القديم دون الحديث؛ والدِّراسات اللسانيّة الحديثة هي للُّغة والنَّحو الحديثَيْن فقط، أو الدِّراسات، يقول عبد الواحد (2014) في ذلك:" هذه المقابلة بين الطَّرَفَيْن المَذكورَيْن ظَلَّت قائمة في الأذْهان، وذلك منذ عقود، بداية من تأسيس هذا المجال المعرفيّ المُختَصّ في بلاد الغرب، أي اللِّسانيّات، وكأنّ لا نَحو إلّا النَّحو القديم (سواء كان عربيًّا أو غيره)، ولا لسانيّات إلّا اللِّسانيّات الحديثة" (ص 9).

وتأتي هذه الدّراسة لِتَبحث في قضايا لغويَّة قديمة حديثة، أعني (الفعل وأزمنته، والميزان الصرفيّ وصِدقهما في الواقعيّة اللغويّة قديمًا). وكانَ للقدماء باع طويل في اسْتِقرائهما وتَقْعيدهما، وخاضوا فيها إلى أن اسْتَقَرَّت معياريَّة، مع ما خالطها من عدم الدِّقة والوضوح، والشُّموليّة في الاستدلال والتَّمثيل، وهو ما يطْرحه كثيرمن اللسانيّين المُحدَثين، وهو ما أشار إليه كمال بشر (2005) بقوله:" وَلَقدْ رَأيْنا أنْ نُشيرهنا إلى بعض المسائل الصَّرفيّة الَّتي يُمكن اتّخاذها أوّليّة على الطَّريق الطّويل إلى غاية منشودة، وهي الوصول بقواعد الصَّرْف وَقَضاياه إلى صورة تَتَّفِق والواقع اللغويّ، وتسير بها نحو التَّيسير والوضوح للمُتعلّمين والدّارسين (ص 421). وهذا هو صلب الدّراسة الّذي سنتحدّث عنه. ولم تكن هذه الدّراسة بِدْعًا من البحث؛ وإنَّما جاءت دراسة تَراكميّة تَحْصيليّة، لم يستقر لها رأيٌ ثابت، أو حكم راسخ، يمكن أنْ يُفصل بين المُؤَيّدين والمُعْتَرضين.

أهمّيّة الدّراسة

تَنْبع أهمّيَّة الدّراسة بكونها تَشتمل على قَضيَّتَيْن كبيرتَيْن من قَضايا اللغة ومستوياتها الرئيسة الصوتيّة والصّرفيّة والنحويّة، كما درسها القُدماء دون فصل بينها، وهما مسألتان شغلتا حَيّزًا كبيرًا في الدراسات على مَرّ العصور، وكذلك، تأتي أهمّيَّتها في تبيان أنّ كثيرًا من المُحدثين لم يَرْضوا عمّا انتَهت إليْه آراء القدماء في طرحهم، وتوصّلهم إلى نظرتهم للمسألتَين من حيث الدّقة والواقعيّة اللّغويّة؛ فخالفوهم، واعترضوا على كثير ممّا سَطّروه من بحث واستقراء.

مشكلة الدِّراسة

تَنْبع مشكلة الدّراسة من كوْن الدّراسة تَشتَمل على محوْرَين يَكْتَنف الغموض فيهما طرح الآراء القديمة والحديثة حولهما، واسْتِقرائها، والتّدليل عليها، فجاءت مُشكلة بِصورة أسئلة، ومنها

- ما مدى الواقِعيّة اللغويّة في دلالة الأفعال على أزمنتها، عند القدماء والمُحدثين؟
- هل كانَ الميزان الصَّرفيّ الَّذي تَبَنّاه القدماء متماشيًا والواقعَ اللغويَّ للموزونات الاسميَّة والفعليّة؟
- هل بَتّ اللسانيّون المُحدثون في هاتَيْن القَضِيّتن الصّرفيّة والنّحويّة، قبولًا أو رَفْضًا بما تَوَصَّل إليه القُدماء، وما موقفهم ممّا طَرَحه اللغويّون القدماء؟ – هل كانَ استقراء القدماء قضيَّة علاقة الأفعال بأزمنتها مبنيًّا على الاتّجاه اللغويّ، أم الفلسفيّ المنطقيّ؟.

أهداف الدِّراسة

تتولّى الدِّراسة عدة أهداف قادت إلَيْها أهمِّيَّتها، ومنها:

- الكشْف عن تلازميّة الأفعال وأزمنتها في صيغ الأفعال في الصّرف، وفي التّركيب (النحو).
- تَبْيان حقيقية الاتجاه الفلسفيّ والمنطقيّ الَّذي اتَّبعه القدماء في ارتباط الأفعال بأزمنتها على حساب الأمثلة اللغويّة الواقعيّة. - اسْتِجلاء موقف المُستَشْرقين اللغويّين ممّا طرحه قُدَماء اللغويّين في قضيَّتَي الأفعال وأزمنتها، وواقعيّة الميزان الصّرفي والموزونات الاسميّة واللغويّة. الكشف عن موقف اللسانيّين العرب المحدثين منْ أساليب أسلافهم اللغويّين فيما تَوَصّلوا إليه من قَضيَّتَي الواقعيّة اللغويّة للأفعال وأزمنتها، والميزان الصّرفي وصِدقه على الموزونات الاسميّة والفعليّة.

منهجيَّة الدّراسة

اتَّبَعت الدّراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ في تناول القضيتين الصّرفيّة والنحويّة: الأفعال بترتيبها الماضي، والمضارع، والأمر. وكذلك في قضيَّة الميزان الصرفيّ وصدقه على الموزونات الاسمية والفعليّة.

الدِّراسات السابقة

لقد استَحوذت الدّراسات اللغويّة التي تناولت الأفعال وأزمنتها، والميزان الصَّرفيّ، على حَيّز واسع دراسات المحدثين، ومن أشهر تلك الدّراسات حصرًا لا إحصاء:

- "الفعل زمانه وأبنيته"، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مطبعة العاني، بغداد، 1966م. وتتَّفق آراء السامرائيُّ والدراسةَ الحاليّةَ، في أنَّ القدماء،

خصوصًا البصريّين منهم، لم يُقدّموا إيضاحاتٍ لحدود زمان الأفعالِ الثلاثة؛ وذلك لِتشبُّثهم في نظريّة العلّة والعامل وما يتركُه من أثرٍ في الإعراب، دون التفصيل بأقيسة زمانها.

– "الدلالة الزمنية في الجملة العربية"، الدكتور عليّ جابر المنصوريّ، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002م. وتَتَّفقُ دراسته والدراسةَ الحاليّة في أنَّ اللغة العربية ليست فقيرةً إلى دلالات الأفعال على الزمان وبأقيسته المختلفة؛ كما يرى المستشرقون، ولكنَّ النظر فيها، والدراسةَ، لم تُستكمَلْ إلى الآن.

– "المنهج الصوتيّ للبِنية العربية" للدكتور عبد الصبور شاهين، وهو من الكتب الرئيسة التي تناولت قضية الأفعال والزمن، وواقعيّة الميزان الصرفيّ مع الموزونات. وفيه يُخالف كثيرًا من آراء القدماء في ضَبْطِ الميزانِ الصرفيّ وتعيينه، الذي يتّجه فيه إلى الواقع اللغويّ للكلمةِ الموزونة، وهو ما يتَّفق والدراسةَ الحاليّة.

– الميزان الصرفيّ عند المحدثين. للدكتور السعدي، حسن غازي. مجلّة دولة، المجلّد الخامس، العدد (21). (2019). ويعرضُ فيه قضايا الميزان الصرفيّ وواقعيّته اللغوية، ورأيَه في دراسة القدماء والمحدثين له. ويُخالف السعديّ ما اتَّجهَ إليه البصريّون في وزن الأسماء المشتّقة والمعتلّة العين، مثل اسم المفعول وغيره، التي تعرَّضت لحذف أحد أحرف العلّة، ويرى أن يكون الميزان الصرفيّ على صورة الكلمة كما هي؛ وهذا ما يتَّفق والدراسةَ الحاليّة.

هيكلُ الدِّراسة

جاءت الدّراسة مُقسمة بين مقدّمة، ومحورين: الأوّل: الأفعال وأزمنتها. والثاني: الميزان الصّرفيّ وصدقه على الموزونات الاسميّة والفعليّة. وأَرْدَفت الدّراسة بنتائج تَوَصلت إليها، وثَبْت بالمصادر والمراجع.

المحور الأوّل: الفعل ودلالته الزَّمنيّة المعيارية الو اقعيَّة عند القدماء والمحدثين

جاء الترتيب الزمنيّ المتَّصل بالفعْل، أو الفعل الدالّ عليه، بنَسَق ثابت عند القدماء وجُلّ المحدثين، مبتدئين في دراساتهم النحويّة والصرفيّة بالفعل الماضي، والمضارع (الواقع الكائن، ومستمرّ)، والأمر (طلب حدوث الفعل، ولم يحدث). فالأفعال عندهم: حدثَ، ويحدُثُ وسيحدثُ، واحدُثْ بالمستقبل. وهو توزيع وتقسيم منطقيّ فلسفيّ عند سيبويه (الراجحي، 1979). وجيء به للدّراسة وسهولة التّناول. ولذا سيكون الحديث عن دلالة الزمن وواقعيّته في الدّراسة هكذا.

مفهوم الفعل لُغة واصطلاحًا

يجدر بنا، قبل الحديث عن الأفعال وأزمانها المطابِقيّة، أو في الواقع اللغويّ الحقيقيّ، أنْ نُعَرّف الفعل، والزّمن في اللغة والاصطلاح؛ وهو من باب استيفاء الدّراسة، ومنهجِيّتها، وذلك أنّ دلالة المفهوم والاصطلاح، ومعناه، يُشيران إلى أساس المسألة ودرسها.

لُغة: عند الرّجوع إلى المعاجم العربيّة، فنجد أن الفعل يأتي بمعنى الحدث، أو العمل، مهما كان زمانه، يقول ابن فارس (1979):"(فعل) الفاء والعين واللّام أصل صحيح يدلّ على إِحْداث عمل وغيره. من ذلك: فعلت كذا أفعله فعلًا" (511/4). وهو عند ابن منظور (د.ت.):"(فعل) الفعل: كناية عن كلّ عمل متعدّ أو غير متعدّ، فعل يَفْعَلُ فَعْلًا وَفِعْلًا، فَالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وفعله وبه، والاسم الفعل، والجمع الفِعال" (528/11). وعلَيْه، فالفِعْل: هو الحدث والعمل، وهذا يعني أنه عامّ، وكِناياته خاصَّة.

اصطلاحًا: يُعَدّ الفعل من المسائل الصّرْفيّة والنّحويّة الّتي استقرّ مَعناها الاصْطِلاحيّ عند قدماء اللُّغويّين، فأقْدم من ذَكَره، وعرّفه اصطلاحًا، هو سيبويه (1991)، إذ يقول:" وَأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. (12/1). وتعريفه يُعَدّ من أوائل التّعريفات تبسيطًا وتقديمًا، وتَلَقّفه النَّحويّونَ منهم المبرّد (1999)، وابن يعيش (د.ت.) بَعد ذلك، إمّا نقلًا، وإمّا شرحًا، وإمّا زيادة تفصيلٍ.

مفهوم الفعل منطقيًّا وفلسفة

ويمكن أن نجد للفعل تعريفًا فلسفيًّا منطقيًّا، واصطلاحيًّا عند الشّريف الجرجانيّ (2003)، فيقول:" الفعل هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التَّأثير أوَّلًا، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعًا، وعند النُّحاة: ما دلّ على معنًى في نفسه مُقْتَرِن بأحد الأزمنة الثّلاثة، وقيل: الفعل: كون الشَّيْء مؤثّرًا في غيره، كالقاطع ما دام قاطعًا... الفعل الاصطلاحيّ: هو لفظ "ضَرَبَ" القائم بالتّلَفظ، والفعل الحقيقيّ هو المصدر، كالضَّرب مثلًا" (ص 166-167). ويُقصدُ بكلام الجرجانيّ عن تعريفِه الفعلَ منطقيًّا وفلسفيًّا، أنَّ الفعلَ هو الأثرُ الذي يُحدثه المُؤثِّرُ على المُؤثَّر فيه، وهو عنده (الهيئة العارضة)، أي التأثير الملحوظ في شيء ما كالقطع الحادثِ من القاطع. ومعنى ذلك أنَّ الأثرَ (الفعل) لا بدَّ من أنْ يُصاحبه المؤثِّر والمؤثَّر فيه، وهو حديثٌ منطقيٌّ فلسفيّ يقوم على السبب والمُسبّب والنتيجة. وحديثًا عند اللسانيّين هو ما دلّ على حدث مُقْتَرن بزمن، وهو من أقسام الكلمة (اللبديّ، 1985).

الفرق بين الفعل والحدث (المصدر)

ولم أجد أنّ اللسانيّين المحدثين، في حدود اطّلاعي، قدْ فَرّقوا بينَ الفعل والحدث، أو تناولوها دِراسة، رَغْم أنّ ذلك قَد ذُكِر عند ابن يعيش (د.ت.) بقوله:" وقولُنا: مُقترِن بزمان إشارة إلى أنّ اللَّفظ وضع بِإزائهما دفعة واحدة، وليسَت دَلالة المصدر على الزّمان كذلك، بل هي من خارج؛ لأنّ المصدر تُعْقَل حقيقته بدون الزَّمان، وَإنّما الزّمان من لوازمه، وليس من مقوّماته، بخلاف الفعل، فَصارت دلالة المصدر على الزَّمان التزامًا، وليست من اللَّفظ، فلا

اعْتِداد بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه. (2/7). وهذا يعني عنده أنَ الفعل يتَضمن في داخله زمانًا غير ملفوظ، بعكس اقتران المصدر الدّالّ على الزمان، فيحتاج إلى قرينة زمانيّة ملفوظة ظاهرة.

مفهوم الزّمن والزّمان لغة واصطلاحًا

لُغة: يأتي الزّمن لمعنى الوقت، مهما طال أو قصر، وهو: بمعنى الوقت قللّ، أو كثر، ويأتي بمعنى الحين، والعصر (ابن منظور، د.ت.، ابن فارس 1979). ولا يفرق ابن منظور وابن فارس بين الزّمن والزّمان في معناهما اللغويّ، وأمّا في اللّسانيّات الحديثةِ، فنجد من يُفَرّق بينهما، ويرى أنّ مادّتهما وجذرهما واحد إلّا أنّهما مختلفان في الدّلالة، يقول حسّان (1990):" ليسَ الزَّمانُ والزَّمَنُ إذًا مُتَرادِفَيْنِ في فَهْمِ هذا البحثِ؛ لأنَّ الزَّمانَ يَدْخُلُ في دائرةِ المَقاييسِ، والزَّمنَ يَدْخُلُ دائرةَ التَّعبيراتِ اللُّغويَّةِ (ص 211).

اصطِلاحًا: لا يوجد فَرْق كبير، أو مختلف بين الزّمن لُغة واصطلاحًا، إلّا بتفصيلاته وجزْئيّاته، ليشمل أوقات الليل والنَّهار، وساعاته ودقائقه، وبما تجري به حركات الفلك، والأبراج، وتفصيل العرب للأزمنة، إذ كانوا على علم به (المرزوقيّ، 1996).

أوّلًا: الفعل الماضي ودلالته الزمنيّة، وو اقعيّته عند القدماء والمُحدثين

رتبته بين الأفعال، وتوزيعه

إنّ التَّرتيب الزّمنيّ للأفعال والأحداث، من حيث السّبق والأوّليّة، وهي قضيّة ليست من السّهولة بمكان؛

إذ نجد أنّ أقْدم مصنّفات النحوِ قد جعلت الأفعال الثّلاثة، كما أقرّ سيبويه (1991)، بأنّها "بنِيت لما مَضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطِع. فأمّا بِناء ما مضى فذهب وَسمع ومكث وَحمِد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولُكَ آمِرًا: اذْهَبْ اقْتُلْ وَاضْرِبْ/ وَمُخْبِرًا: يَقْتُلُ، يَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيَقْتِلُ وَيُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ" (12/1، ابن يعيش، د.ت.). فعنده الماضي أوّلًا، ثُمّ الأمْر ثانيًا، فالمضارع، أو الحاضر، وهو ترتيب منطقيّ؛ يُقْصَد به الدّراسة والتّناول، لا الحقيقة والواقعيّة؛ فلا زمن ماض دون أن يسبقه فعل حاضر، فكيف يَنْتهي زَمَن دون وجوده في الحاضر، رَغْم أنّه أخّر الفعل المضارع بالتَّرتيب لِعلَّة لُغويَّة نحويّة؛ لأنَّه يُخْبَرُ به، أيْ يشبه الاسم (المُشتقّ).

وهناك، من النَّحويّين، مَن خالف سيبويه وابن يعيش، وغيرهما في ذلك التَرتيب، وقدْ تناول المسألةَ، بِغَيْر ما رَأَوْه، فالزَّجّاجيّ (1979) يرى:"أنَّ الأفعالَ في التَّقدُّمِ الفعلُ المُستقبلُ؛ لأنَّ الشّيءَ لم يَكُنْ ثُمَّ كانَ، والعَدَمُ سابقٌ للوجودِ، فهو في التَّقدُّمِ مُنتَظَرٌ، ثُمَّ يَصيرُ في الحالِ، ثُمَّ ماضيًا، فَيُخْبَرُ عَنْه بالمُضِيّ. فَأَسْبَقُ الأفعالِ في المرتبةِ المُستَقْبَلُ، ثُمَّ فِعْلُ الحالِ، ثُمَّ الماضي (ص 85). وكلامه صحيح واقعيّ، بُني على رأي فلسفيٍّ شرعيّ، وإنْ لم يَذْكره؛ لأنَّ الزّمان ضِمْن الأشياء الَّتي خلَقها اللهُ تعالى، وهو إشارة إلى قوله تعالى:"إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ" (يس: 82)

و اقعيته ووجوده، وتعيينه

وأمّا واقعيّة الفعل الماضي مع دلالته الزّمنيّة، فَيراها بعض اللّسانيّين المحدثين حقيقة مسلّمًا بها، بعكس الأفعال المضارعة والأمريّة؛ وذلك أنّ الفعل الماضي هو الوحيد من بين الأفعال الَّذي يَتَّصِف بِزمانه، وهو ما لا نجده في الفعل المضارع وفعل الأمر، وهذا يدلّ على التّطابقيّة الفعليّة مع الزّمن، يقول شاهين، عبد (1980):"إنَّ الاعتبار الَّذي وُضِع به لقب (الماضي) اعتبار زمنيّ، وهو في المضارع اعتبار شكليّ. وهذا خطأٌ منهجيّ. ولَقَب (الأمر) يعني الطّلب، وهو لا يكون إلّا في المستقبل، أيْ: أنّ الدَّلالة الزّمنيّة في لقب الأمر التزاميّة، وليست مطابقيّة، كما في لقب (الماضي)، ولكنّه مقبول على أيّ حال (ص 61). ولكنَّ تلك الدّلالة الفعليّة على الزّمن ليستْ دقيقة وواقعيّة، كما يرى اللّسانيّون المحدثون، يقولُ حسّان (1990):" والزّمن النّحويّ نسبيّ اعتباريّ. والماضي والمضارع صيغ لا أفكار. فصيغة الماضي نوع من الماضي، ولو دلّتْ على المستقبل أو الحضور الفَلْسَفِيَّيْن، كما في: إنْ كنتَ شُجاعًا فَواجِهْني، "إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحِ" (النصر: 1) (ص 211-212). إنه رأي صواب، وهو يُفرّق بين زمن الفعل نحويًّا لا صرفيًّا، ويرى أنّ الصيغة الصرفيّة هي الثابتة في إطلاق الأزمنة عليها؛ أي أنَّ صِيَغَ الأفعال دالَّةٌ على أزمنتها الثلاث (الماضي والمضارع والأمر)، المُتَّفقِ عليها عند النحويّين، دون وضْعِ تلك الصِّيغ في سياقاتها التركيبيّة التي ستؤدّي إلى تغيير الزمن فيها حسبَ مُقتضياتِ القرائن والتركيبات الزائدة على الجمل الفعلية.

ومسألة نِسبيّة الزمن الماضي للأفعال واعتِباريّتها، جعلت كثيرًا من اللّسانيّين المحدثين يُخَطّئون القدَماء في توزيعهم الأزمنةَ، وفي صدقها وواقعيّتها. ولكنّها ليست حديثة كلّيًا وإنّما أشار إليها القدماء دون إسهاب وتوضيح؛ وهذا ما جعل المحدثين يَرفضون فكرة الواقعيّة الزمانيَّة للأفعال عندهم، ففي دخول"لم" الجازمة على الفعل المضارع، يقول المبرّد (1999):" وهي نفي للفِعْل الماضي. وَوُقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة، وعملها الجزم، وَلا جَزْم إلّا لِمُعْرَب، وذلك قولك: قد فَعَلَ، فتقولُ مُكَذِّبًا لم يَفْعَلْ؛ فإنَّما نَفَيْتَ أنْ يكونَ فَعَلَ فيما مَضى" (88/1). وهذا مصداق لكلام حسّان تمّام، برغم أنّ صيغة الفعل مضارعة، وزمانها ماضٍ بدلالتها مع "لم الجازمة"، إلّا أنّه يبقى فعل مضارع يقابل الماضي والأمر.

ويرى المبرّد نفسه أنّ تغير الدَّلالة الزمنيَّة من المضارع (الحاضر) إلى الزَّمنِ الماضي، مَرَدّه إلى الحروف الداخلة على الفعل، وهي التّي تنقل تلك الدلالة الزمنية من زمن إلى زمن آخر مُغايِر له، ومَثّل لذلك بعبارة"إنْ جِئْتَني أُكْرِمْكَ"، و"إنْ جاءَني ضيفٌ فَرِحْتُ به"، فحرف الشرط والجزاء قد غيّر الزمن ونقله إلى المستقبل، وأنَّ الفعل لا يُعَبّر عن الزّمن الماضي، بل هو أسلوب الشّرط (المبرّد، 1999، شاهين، 1980). وأرى أنَّه من باب اعتقاد المتكلّم بصدقيّة جواب الشرط إن حدث وحصل، فهو على التّوقّع الثابت مستقبلًا، وإن لم يحدث بعد.

وليس ذلك بالصّيغة المفردة، وهو ما يُنادي به اللّسانيّون المُحدثون، أيضًا، إذ يجوز أنْ يَدُلّ الفعلان المختلفان في الصّيغة على زمن واحد دون قرينة زمانيّة، أو حرف ينقل الدّلالة الزمنيّة، وأرى أنّ السّياق المعنويّ والمنطق هما اللّذان يُحدِّدان، كما يرى حسّان (1990) بقوله:" خُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا– يُحِبُّ الناسُ المالَ... وَمَعَ أنَّ الفِعْلَيْنِ في المِثالَيْنِ مُختلِفانِ من الناحيةِ النحويّةِ، يَدُلُّ كلاهما على الدَّوامِ والاستمرارِ مِنَ النّاحيةِ المنطقيّةِ" (ص 202). وهذا يعني حسب فَهْمي حديث تمّام حسّان، أنَّ ثبوت الدلالة الزمنيّة لصيغة الفعل الماضي صَرفيًّا تبقى هي الأقرب للزمن وتحديده، من صِيغَتي المضارع والأمر؛ لأنَّهما يحتاجان إلى السّياق في التحديد، ولهذا لا يَرفض أقوال القدماء فيها، أو يَنْقُضها، ويرضاها من ناحية صرفيّة فقط (حسان، 1994). ولذا، يُفَرّق بين زمَني الصيغة المفردة الصرفيّة، وبينَ صيغة الفعلِ في السّياق النَّحويّ، ولكلّ وظيفتها في الدّلالة والاستعمال (حسان، 1994).

وتبْقى قَضيّة الصِيغ الفعليّة، ومنها الماضي، مَحَلّ تشكيك وارتياب في تحديد الدّلالة الزّمنيّة، عند الجحفة (2006)، إذ يقول:" وَإذا قُمنا ببعض الاستقراء للمُعطيات وَجَدنا أنّ الأشكال الّتي أوردها القدماء لا تُلخّص الأزمنة المُختلفة (والمُمكنة) في اللُّغة العربيّة. كما أنَّ هذه الصّيغ تؤَلّف مع أدوات، وأفعال، وأشكال صرفيَّة أخرى، فتؤدّي دلالات زمنيَّة أعْقد وَأدَقّ... إنّ الصيغة لا تسْتقرّ في معناها الزّمنيّ، وأنّ النّفي يُحَوّل هذا المعنى أو يُضيف إلَيْه معناه الزَّمنيَّ" (ص 49- 58). ورأيي أنَّ الجحفة قد خلط بين صِيغ الأفعال صرفيًا، وبين صِيغها في حال التَّركيبِ النحويّ والسّياق؛ إذ لا تدخل الأدوات النّحويّة المختلفة على صيغ الأفعال صرفيًّا، والنّحويّون القدماء لم يُفَصّلوا وَيَسْتَفيضوا في الدلالات الزّمنيّة في درسِهم الصّيغ الصّرفيّة؛ لِخَلْطهم العِلْمَيْن، وعدم فَصْلهما. وإنْ كان قَصده هذا فهو مُحقّ في طرحه.

ونجد قضيّة استِبدال زمن بزمن آخر مغاير له، لا يُؤدّي بالضَّرورة إلى تغيير الزمن وصِدقه، فلو قيل: العام الماضي هطل المطر باستمرار، والعام الماضي كان المطرُ يهطلُ باستمرار، لظلّ الزمن واحدًا وصدقه بالتلفّظ واحدًا أيضًا، فالفعلان (هطلَ، ويهطلُ) معناهما الزمنيّ واحد، وصدقهما في تحديد الزمن واحد (الجحفة، 2006).

وحاول اللّسانيّون المُحدثون، كذلك، أنْ يشتّتوا دلالة الفعل الماضي على الزّمن بدقته المَقيسة، وَيَرون أنَّ الزّمن الماضي فيه تفصيل وتجزيء، وأنّ:" الأحداث الماضية تَختلف أيضًا في زمنها حين يقارن بعضها ببعض، فمنها ما يسبق هذا الماضي، ومنها ما يليه. وكذلك المستقبل وأحداثه حين يُقارن بعضها ببعض، فهناك أحداث مستقبليّة يمكن أنْ يكون قبلها أحداث، وَيمكن أنْ يكون بعدها أحداث، وكلّها في الزَّمن المستقبل. (أنيس، 1966، ص 152).

وهذا الرأي، مع تقديره، قد أخذه أنيس من آراء بعض المستشرقين الَّذين لهم فكرة ثابتة في إنْقاص اللغة العربيّة حَقَّها في التّعبير الدّقيق عن مضموناتها، ويرى "موسكاتي" (1986):" وللّغات السّاميّة نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافًا تامًّا عمّا في اللغات الهنديّة – الأوربيّة. فليس فيها إطلاقًا صيغ أزمنة بالمعنى الصّحيح، أي صيغ خاصّة تدّل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فهي لا تُميّز إلّا بين الحالة والحدث، أي بين نشاط (مستمِر أوِ اعتياديّ) وحدث تَمَّ" (ص 46). وهو الرأي نفسه الَّذي نادى به غيره، إذ اللغات الساميّة، ومن ضمنها اللغة العربيّة، لا تُعَبّر عن الزّمن الدّقيق والواقعيّ، بقدر الاستغراق له (فندريس (1950، محمد، 2015). ولو عَبَّرا برأيهما عن عدم دّقة الزمن في الصّيغ الفعليّة، لربَّما أصابا، أمّا أنْ ينفيَ وجود صِيغ أزمنة في اللغات الساميّة، واللغة العربيَّة هي أُسّها وأهمُّها على الإطلاق، وقد فاتَهُما أنَّ العربية قد قُعِّدتِ الأفعالُ فيها على أساس التقسيمات الزمنية المختلفة والدّالّة على التقسيم المنطقيّ السليم؛ وإنْ كانت الأزمنة غيرَ دالّةٍ بوضوح على الزمن المحدَّد بدقّة. ولا يَخفى ما في حديثه من إظهار النّقيصة والقُصور في العربيّة.

ويبدو أنّ هذه الآراء حول الواقعيّة اللغويةِ، ودِراسة القواعد التي وَرِثها المحدثون عن القدماء، بِما فيها دلالة الصِّيَغ الفعليَّة على الزَّمان، وضبطه، هو ما يميّز الدّراسات اللغويّة القديمة عن اللّسانيّات الحديثة:"بأنَّها تقوم على متابعة الوقائع اللغويّة ووصْفها دون تمييز بعضها على البعض الآخر، واعتمادها على الرُّؤية العلميّة بعيدًا عن الرؤية الافْتراضيّة التي لطالما عَرَفتها علوم القواعد القديمة، وهي رؤية لم تَسْلم منها قواعد لغة من اللُّغات" (زغيب، غنية، مزهود، سليم، 2021، ص 374).

إنّ الحكم على العربيّة بعدم اشتمال أفعالِها، أو صيغ أفعالها ناتج عن قلّة استقراء هؤلاء الَّذين وصفوها بذلك، استقراء شموليًّا عميقًا للأمثلة الّتي درسها القدماء، أو ضياع الأمثلة الفعليّة التي احْتوت على الأزمنة الدّقيقية. وذلك:" ليست العربيّة بِدْعًا بين اللغات في هذا السَّبيل، فقد دَلّ الاستقراء على نضج الفعل العربيّ وقدرته على الإعراب عن دقائق الزّمن (السامرائيّ، 1966، ص 15).

وهناك من فصَل في الرّدّ على كثير من اللسانيّين المُستشرقين، وغيرِهم من اللُّغويّين العرب المحدثين، ويرى أنّه:"من التّعسّف أنْ نطلب من كلّ تركيب مقرون بالحَدث، المعنى الزَّمنيّ، فهناك كثير من التَّراكيب لا يطلب فيها المُتكلّم أكثر من مجرد الحدث ووقوعه، وَكَأنّه في ذلك أحال الأحداث إلى ما يقترب من اتّصاف المسند إليْه في الجملة الاسميّة... إنّما يقصد إلى معرفة حصول الحدث، أو إمكان حصوله، كالاستفهام، والنّداء، والتّعجّب (المنصوريّ، 2002، ص 37). وهذا طرح سليم؛ لأنّ أساليب اللغة العربية متنوّعة، ولها طرقها في التعبير المختلف، ولا يركّز فيها على الزَّمن بتفاصيله الدّقيقة. ويبدو أنّ ردّه على أقوال المتهجّمين على اللغة العربيّة، فيه الفهم الأشمل لقراءته في دلالة الأفعال وصيغِها على الزّمن الدّقيق والواقعيّ، فيقول المنصوريّ (2002):" وقد تَراءى للبعضِ من خلالِ هذا النَّمطِ الَّذي جَرى عليه تقسيمُ الفعلِ أنَّ العربيَّةَ فقيرةٌ في الدَّلالاتِ على الأزمنةِ المرتّبة في الأبعاد الزَّمنيَّة، سواء في الاستقبال أو في الحال، أو في الماضي، والحقيقة خلاف ذلك، فإنّ للماضي صيغًا شاملة لأبعاد الماضي، وصيغًا أخرى مُتدرّجة من الماضي القريب للحاضر إلى الماضي البعيدِ جدًّا" (ص 34).

خلّوه من الدَّلالة الزمنيّة

واتّفق اللِّسانيون المحدثون والقدماء على صيغ فعليّة جاءت خاوية من دلالة الحدث، وإنّما مالت إلى التّعبير عن الزّمن، ومنها (كانَ وكادَ وأخواتهما)، فهي أفعال ناسخة، وليست أفعالًا دالَّة على حدث من مقوّماته الزمان، (حسان، 1994). ولم نجدِ القدماء ولا المُحدثين قد وضَّحوا تلك القضيَّة ومعيّاريَّتها وواقعيَّتها، فهي أفعال وغير أفعال في آنٍ واحد، وتُعبّر عن الزّمان فقط، وهذا لا يستقيم في المنطق والواقع.

الأسماء ودلالاتها على الزّمن

وممّا أثاره النّحويّون والصَّرفيّون القدماء مسألة (أسماء الأفعال) الماضية ودلالتها الزّمنيّة، وهي كلمة تجمع الفعل والاسم فيها، فلا هي اسم صريح، ولا فعل ظاهر، ويرى ابن يعيش (د.ت.) أنّ:" هَيهاتَ اسم، وَمسمّاه لفظ آخر، وهو بَعُدَ، فَالزَّمان معلوم من المُسَمّى لا من الاسْم" (35/4). وهو من أجمل التّعليلات والتَّخريجات اللغويّة؛ لأنّ اسم الفعل هذا وغيره من أسماء الأفعال الماضية هو اسم خال من الزّمان، ولا تُنبئ عن دلالة زمنيَّة في لفظها.

وفي نهاية الحديث عن الفعل الماضي ودلالته الزمنيّة، لا بدّ من التطرّق إلى مسألة اشتمال الأسماء على الزمان، كما الفعل الذي يتضمّنه، أو يأتي من مُقوّماته، فاللّسانيّون المُحدثون لا ينفون وجود الزمن بالمصادر، وهي من الأسماء، يقول أنيس (1966):"

وفي الحقّ أنَّ المصدر يرتبط بالزّمن في صورة ما لا تقلّ وضوحًا عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضًا عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الرَّبط بين الفعل والزَّمن. يُنظر: مثلًا إلى قول المرء في مجال سَرْد بعض الحقائق التاريخيّة مقتل عُمر بن الخطّاب على يدَي أبي لؤلؤة، ولكن مقتَل عليّ بن أبي طالب هو الَّذي على يدَي عبد الرحمن بن ملجم الخارجيّ، نجد المصدر في الجملَتَيْن مرتبِطًا بالزَّمن نفس الارتباط الَّذي نلحظه حين نضع مكانه الفعل" (ص 156).

ومسألة خلوّ الاسم من الزمن عند القُدماء هو عدم اقترانه بالزّمن. ورأي "أنيس" ليسَ من السهولة أنْ ترفضه، وإنّما تناقشه، وكأنّ أنيس وجد المصدر مشتملًا على الزمان بعقله، لا بواقع لفظ المصدر نفسه، ولا يستطيع أحد أن ينفي وجود الزمن المتخَيَّل بالمصدر الذي ذكره. ولكن هل غاب رأيه عن تفكير القدماء فيه؟ أم أنّنا لم نفهمْ اصطلاحاتهمْ وتفصيلاتهم!

وخلاصة القول: إنّ ارتباط الفعل الماضي، وصيغته، بالزّمان يدلّ على تلوّن الدَّلالة الزمانية وتنوُّعها، فهي ما بَيْن زمن محدَّد دقيق، وما بين زمان واسع في الماضي وممتدّ، وما بين زمن ماض مُفْتَرَض مُتَخَيّل، ومعنى الزمن المفترَض المتخيَّل، هو ما لم يتحقّقِ الفعلُ المقترنُ بالزمن الماضي إلى الآن، كأنْ نقول: كافأتُك إنْ تزرْني. فالفعل (كافأتك) ماضٍ ولكنّه لم يتحقّق لسياق الشرط الدالّ على الاستقبال. ولذا، لا يُعدّ، أي الزمن الماضي، نقصًا في اللغة العربيَّة، أو ارتباكها في التَّعبير، فاللغة في أكثرها أساليب مختلفة، فلا بُدّ من أنْ يدور الفعل الماضي في فلك تلك الأساليب اللغويّةِ. وإنَّ المحدثين وافقوا القدماء في أشياء، وخالفوهم في أشياء كثيرة هم والمستشرقون، فظلّوا متَرَدّدين في أحكامهم.

ثانيًا: الفعل المضارع (الحاضر)، ودلالته الزمنيّة وو اقعيَّته عندَ القدماء والمحدثين

تسميته بالمُضارع

إنَّ تسمية الفعل الحاضر، أو الحال، مضارعًا تَسمية قديمة، وأوَّل من ذَكَرها سيبويه (1991)، في مَعْرِض حديثه عن المُعربات، فقال:"وحروف الإعراب للأسماء المُتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأَسماء الفاعلين الَّتي في أوائِلِها الزّوائد الأربع" (13/1). ولكنّه لم يَذْكره عندما عَرّف الفِعْل، وعَبّر عنه بالإخبار، وضرب أمثلة فعليَّة له جعله كائنًا لم ينقطع (سيبويه، 1991). بعد ذلك أخذ النَّحويّون يطلقون عليهِ هذه التّسمية حتّى الآن. واشْترط بعض النَّحويّين لكون الفعلِ مضارعًا:" إنْ بُدِئَ بِهَمزةِ مُتكلِّمٍ فَردًا، أو نونِه مُعظِّما أو جمعًا، أو تاءِ مخاطَبٍ مَّطلقًا، أو غائبةٍ أو غائبَتَيْنِ، أو ياءِ غائبٍ مُطلقًا، غائباتٍ (السيوطيّ، 2001، 15/1).

رتبته وتوزيعه بين الصّيغ الفعليَّة، وو اقعيَّته اللغويّة

وأمّا رتبته وأسبقيته، فقد تناولها بعض القدماء من منحًى فلسفيّ، منطقيّ، وشرعيّ، فَترتيبه بين المستقبل والماضي، لعلّة أنَّ المُستقبل مُقَدَّم على الحال والمضي، ولأنّ الزَّمن شيء لم يكن، فيكون، ثمّ يصبِح ماضيًا (الزّجّاجيّ، 1979). وهذا رأي منطقيّ وصائب؛ لأنّ العدم يسبق الوجود، كما ورد في مكان سابق في الدِّراسة.

ويذكر النّحويّون والصّرفيّون القدماء مسألة طالت الفعل المضارع ودلالته الزّمنيّة، من حيث الوجود والعدم، وهم أهل الفلسفة والكلام الّذين أنكروا وجوده، وعدّوه غير موجود، ولم يُسَمِّهِم ابن يعيش (د.ت.)، إذ يقول:" وقد أنْكَر بعض المتكلّمين فعل الحال، وَقال: إنْ كان وُجِد فيكون ماضيًا، وَإلّا فهو مستقبل، وليس ثَمّ ثالث، وَالحقّ ما ذكرناه، وإن لطف زمان الحال لما ذكرنا (7/4). ولا يؤيّد ابن يعيش (د.ت.) ذلك الرَّأي، كما يُفْهَم من حديثه، وإنْ يرَ أنَّ الفعل الحال أو الحاضر دقيق في ضَبطه لسرعة انقضائه. وهذا تخريج مضبوط منه. ونجده يُثْبِت الفعل المضارع أو زمان المضارع بقوله:" وأمّا الحاضر فهو الَّذي يصل إِلَيه المُستقبل، ويَسْري مِنْه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده (7/4).

وهناكَ نظريَّةٌ تَبَنّاها بَعضُ اللسانيّين المحدثين، وتُدعى "حدّ السّكين" التي تنفي وجود الفعل الحاضر أو الحال، وتنادي بالماضي والمستقبل (حسّان، 1990). ويُقصد بتلك النظريّة أنّ الزمان له حدّ يَقِف عنده، ويُلحظ، ويكون مُسْتَقلًّا عن غيره من الأزمنة. وهي نظريّةٌ تجوزُ في معيارية النحو العربيّ

الحديث، لا ما اتَّفقَ عليه النّحاةُ القدماءُ الذين تعاملوا مع الأفعال من من منطلقٍ زمنيّ محضٍ؛ لالتزام الأفعال بأزمنتها الثلاث، وهذا ما جعلَ المحدثين يَرَوْنَ أنّ النحاة القدماءَ لم يكونوا يتعاملون مع ما يُسمّى بمقاربة الجهة التي نادى بها اللسانيّون المحدثون مستشرقين وعربًا.

وأمّا ارتباط الفعل المُضارع بالزّمن، ودَلالته عليه، فيبدو أنّها غير مُقنعة، ومُربكة، عند المُحدثين، فتَسْميَته بالمضارع لا تمتّ إلى الزَّمن بصلة، وهذا ما جعل المحدثين يُخَطّئون القدماء في المنهجيَّة الّتي اتّبعوها في توزيعِ الأفعال وتَرتيبها زمانيًّا، وقيل عن تسمية الفعل المضارع: بأنّه شكليّ، لا زمانيّ، كما فعل الأمر، بِعكسِ الفعل الماضي (شاهين، 1990). ويبدو أنّ شاهين يَقْصِد بحديثه سيبويه، ومن جاء بعده، ويُمكن أن يكون تَركيز سيبويه على مسائل الإعراب والبناء، هي الّتي جعلته يطلق هذه التَّسمية، وأنّ الزّمن في هذا الفعل مفهوم ضِمنًا؛ لارتباط الصِّيَغ الفعليَّة بأزمنتها؛ وذلك لا يجعَلُنا مقتنعين كلّ الاقتناع بمنطَلقات المستشرقين، ومن دعموا آراءهم من اللغويّين العرب، الّذين أفْرَغوا الأفعال، من الدلالات الزمانيَّة، أو حطّوا من قدرتها عن التَّعبير عنه.

وإنّ مسألة ضبط الزمان الحاضر، وتحديده، في الفعل المضارع، جعلت أنيس (1966) يكاد ينفيه، ويجعله غير محدود ومُعيّن، بقوله:" ونحن حينَ نُفَكّر تفكيرًا منطقيًّا في تلك الفكرة الزَّمنيّة، ندرك أنّ الماضي يلتقي بالمستقبل عند ذلك الزّمن الَّذي نسمّيه الحاضر، كما نُدرك أنّ الزّمن الحاضر لا يعدو أنْ يكون نقطة اتّصال ليس من السّهل تحديد مداها، وأنّ كلمة مثل الآن كلمة غامضة عسيرة التّحديد، غير أنّا نَقبلها على غموضها (ص 152). وهو ما أشار إلى معناه القرطبيّ (2006) عندما فسّر سورةَ"الكافرون" في قوله تعالى:"وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ" (الكافرون: 5)، فقال:"فَعَدلَ عن لفظ عَبَدْت إلى أعْبُد، إشْعارًا بأنّ ما عُبِدَ في الماضي هو الَّذي يُعْبَدُ في المستقبل، مع أنّ الماضي والمستقبل قد يقع أحدهما على الآخر. وأكثر ما يأتي ذلك في أخبار الله، عزَّ وجَلَّ" (537/22). وأمّا ما أراه في حديثِ أنيس فهو تَساوُق مَعَ آراء المستشرقين، وتَكَلّفًا في تحميل اللغة العربيَّة ما لا تطيق، وكذلكَ هو تقليل من شأن اللغة وقدْرتها على التعبير عن دلالات الزمن في الأفعال.

القرائنُ اللغويَّة الداخلة على الأفعال ودلالتها على الزمان

قد تدخل على الأفعال الماضية والمضارعة قرائنُ لغوية تؤثّرُ في تعيين الزمان فيها، ومن تلك القرائن والحروفُ، نحو"أنْ الناصبة، ولم الجازمة، والسين وسوف، وقد، الظروف"، وغيرها من الأدوات والقرائن، والسياقات، وهي لا تدخلُ على فعل الأمر، وإنما تختصُّ بالماضي والأمر، ووظيفتها في الجملةِ أنْ تُعين على تحديد أزمنة الأفعال وتوضيحه، يقول السامرائيّ(1966):"(إنَّ بناء (فعلَ) وبناء (يفعلُ) لا يُمكن أنْ يدلّا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإنَّ الفعل العربيَّ لا يُفصِح عن الزمان بصيغه، وإنَّما يتحصَّل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تُعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة (ص 24).

(أنْ): وهو الحرف الناصب للفعل للمضارع، من حيثُ إنّه عاملٌ، ويوجّه زمان الفعل للاستقبال، ومن خصائصها عند دخولها على الفعل " أنَّ الفعل المضارع المقترن بـ"أن المصدرية" يدلُّ على الرغبة والإرادة، بالإضافة إلى دلالته على الاستقبال، فعندما نقول: أُحبُّ أن أدرسَ في فرنسا، فقد دلَّ الفعل (أدرسَ) على رغبة المتكلّم في الدراسة في فرنسا (قواقزة، 2013: 1600).

(لم): وهو حرفٌ جازم نافٍ وقالبٌ المضارع إلى ماضٍ، وهو بإجماع النحويّين، ولكنَّه لا يتّجه إلى دلالة الزمن الماضي إذا دخلتْ عليه "إنْ الشرطية"، فهو عندئذٍ للاستقبال، نحو قولنا: إنْ لم تدرسْ ترسبْ، فهو لغير الماضي، بل للاستقبال (توامة، 1994).

(قد): وهو حرف يدخل على الفعل الماضي فيقرّبه من الحاضر، ويؤكّد الفعل، ويرى البصريّون وجوبَ دخولها على الماضي الواقع حالًا، ومنه قوله تعالى:" قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا" (البقرة: 246)، ويمكنُ أنْ تفيد التوقُّعَ في المستقبل مع الفعل الماضي، فعندما يُقالُ عن فلانٍ: (قد فَعَلَ) لقوم ينتظرونَ الخبرَ، ومنه قول المؤذّن قد قامتِ الصلاة، فهو للاستقبال وإنْ كان ماضيًا. وإذا دخلت على الفعل المضارع فقد توجّهه إلى الاستقبال فقط، وهو ما يراه بعض المستقرين نحو "غودي فروي وبلاشير (توامة، 1994).

(السين وسوف): وهما حرفانِ يدخلانِ على الفعل المضارعِ غير عاملَيْنِ، ويُؤتى بهما لتوجيه الفعل المضارع إلى الاستقبال، وفيهما خلافٌ حول الفرق بينهما، فمن النحويّين مَنْ يرى أنّ (السين) للمستقبل القريب، و(سوف) للبعيد، ومنهم مَنْ يرى أنّه لا فرقَ بينهما، فهما للاستقبال فقط، ويرى قواقزة (2013: 1601) أنّهما للاستقبال إجماعًا عند النحويّين، بقوله:" وثمّة إجماع لدى الدارسين على دلالة هذين الحرفين على المستقبل، لكن ثمة خلاف بينهم حول دلالتها على المستقبل القريب، أو على المستقبل البعيد. فذهب فريق إلى دلالتهما على الزمن المستقبل، من دون الإشارة إلى قربه أو بعده، ويمثّل هذا الفريق سيبويه (ت180هـ)، إذ جعل السين ومساوية لـ(سوف) في الدلالة الزمنية". وأرى أنَّ السياق هو ما يُحدّدُ دلالتهما على الزمان وتعيينه، فعندما نقول: سَتُعلِّمكَ الأيام ما تجهله، فهي لمطلق الاستقبال، وليست للقريب تحديدًا.

(الظرف الزماني: اليوم): وقد نرى أنَّ الفعل الماضي يُمكن أنْ يدلَّ على زمان الحاضر إذا وُجِدَ الظرف الزمانيّ في سياق الكلام، كأنْ نقول: اليومَ أتممتُ واجبي، والآنَ أنجزتُ عملي، ففي العبارتَيْنِ ما يدلُّ على توجيه الزمان فيهما للحال القريب جدًّ من الماضي؛ وذلك لوجود الظرفيْنِ الزمانيّين في سياق العبارتينِ (محمد، 2015).

ثالثًا: فعل الأمرودلالته الزمنيّة وو اقعيّته، عند القدماء واللّسانيّين المُحدثين

تظهر تسمية هذا الفعل أنّه لا يدلّ على الزَّمان، وهو يشبه الفعل المضارع الَّذي تخلو تسميته، أيضًا، من دلالة الزّمان، ولكنّه) يدلّ على الحدث

غير الحاصل، أو استمرار الحدث الحاضر. ولذا اختلفا عن الفعل الماضي الّذي يَصْدق عليه معنى الحدث والزّمان المُشتمل عليه لفظًا ومعنًى؛ و(الأمر) هو طَلب من المُخاطب إلى المُخاطب ليفعل شيئًا ما السيوطيّ (2001).

تسميته، وو اقعيّته ووجوده بين الأفعال، وترتيبه

وعن التّعبير عنه عند القُدماء، فقد قال سيبويه (1991):"وَأمّا بِناءُ ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذْهَبْ اقتُلْ واضْرِبْ" (12/1). ثمَّ ذكَرَه بِلَفظِه (الأمر) عند حديثه عن بِناء الأفعال.

وكان القدماء يربطون وُجوده بحركات الفلك، الَّتي نشأت منها الأزمنة الثلاثة، فهناك حركة مضت (الفعل الماضي)، وحركة لم تأتِ إلى الآنَ، وحَركةٌ بين الحركَتَيْنِ، وهي التي تَفصِلُ بين الماضي والأمر (المستقبل) (ابن يعيش، د.ت.). وهذا توزيع منطقيّ سليم، لا تخلو الأزمنة الثلاثة منه، وهي أوقات الحياة وأفعال الأشياء.

وأمّا قَضيّة وجوده، أو عدمه، فمسألة أثارها الكوفيّون لتخْطئة البصريّين فيما جعلوه أقسامًا ثلاثة للفعل، وهو ما نصّ عليه جمهور القدماء اللغويّين، والمحدثون، ولا أحد غيرهم أنكره، وهو ما يقوله السيوطيّ (2001):" الفعل ثلاثة أقسام خلافًا للكوفيّين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعًا من المضارعِ" (15/1، السامرائيّ، 1966، عبد الله، 2006). ورأيي أنّ منطق اللغة العربيّة، وغير العربية، يأبى تقسيم الزمان للأفعال بهذا التَّقسيمِ الثّنائيّ؛ لأنّهم علَّلوا أقوالَهم بِعِلَلٍ نحويّةٍ، وإنْ لم تُؤَدّ إلى الاستغناء عن الزمن الثالث، وهو الاستقبال، لكنّه ظاهريًّا يدلّ على اختفائه، وهو مناقض للمنطق والفلسفة اللغويّة.

ويرى بعض اللّسانيّين المُحدثين أنّ الصِيغ الصّرفيّة للأفعال هي التي جعلت الأفعال لا تشتمل على الأزمنة، أو تفتقر إليْها. فزمان فعل الأمر، كغيره من الأفعال المقابلة له، مفقود أو مُفتقر إليْه؛ بسببِ تلك الصِّيغ الصَرفيّة، ولو دُرست صيغ الأفعال الصرفيّة في داخل سياقاتها النّحويّةِ لتمكّنت تلك الأفعال من التَّعبير عن القيم الزّمانيَّة المعيَّنة (المطلبيّ، 1988). وهذا الرأي، إنْ كان فيه قبول، يجعل القدماء لم ينتهوا له، ولم يكونوا يدركونه، وأنا أشكّ في ذلك، فاستقراء القدماء للأفعال وأزمنتها، وتناولهم إياها بالشرح والتفصيل، جعلهم يعينون أزمنة الصِّيغ الصرفيّة حتّى لو لم تكن مضبوطة محدّدة القيمة الزمنيّة المحسوبة.

ولكن، هل هناكَ قِياس لزمن لا نحسّ به، ولا نستطيع رَصده وضبطه؟ ويبدو هذا التَّساؤل مشروعًا، أو مُفْترضًا؛ وهذا يقود إلى مسألة التّخيّل والإيهام، فهل زمن فعل الأمر، أو صيغته الأمريّة متخيّلة؟ وأرى أنّه كذلك؛ لأنّ مجرّدَ ذكر المتكلّم آمرًا مخاطبًا، يَنصرف الذّهن إلى حدث وزمان يكونان في المُستقبَل، بغضّ النّظر عن كُنهه وضبطه. وهو من طبيعة الأشياء المنتظرة حدوثها، ولا أحداث دون زمان مشتمل عليه.

ويبدو أنّ حديث شاهين (1980) يشير إلى ذلك، عندما قال:"إنَّ الاعتبار الّذي وُضع به لقب (الماضي) اعتبار زمنيّ، وهو في المضارع اعتبار شكليّ. وهذا خطأ منهجيّ. ولقب (الأمر) يعني الطّلب، وهو لا يكون إلّا في المستقبل، أي: أنّ الدّلالة الزّمنيّة في لقب الأمر التزاميّة، وليست مطابقيّة، كما في لقب (الماضي)، ولكنّه مقبول على أيّ حال" (ص 61). فالأمر طلب في المستقبل، ولا واقعيّة حقيقيَّة في زمانه، وإنّما علاقة الفعل بالزمان التزاميّة، أيْ مفهومة ضمنيًّا وإلزامًا لا ينفكّ عنه، وهو مُحْتوٍ عليْه، على الزمان، بالالتزاميّة تلك.

ونجد من اللغويّين المُحدثين العرب من لا ينفي زمان فعل الأمر، ولا صيغته، بل يجعلها غير جليّة وواضحة، ولذا يرى السامرائيّ (1966):"إنّ "فعل الأمر" طلب، وهو حدث كسائر الأفعال غير أنّ دلالته الزَّمنيَّة غير واضحة؛ ذلك أنّ الحدث في هذا "الطَّلَب" غير واقع إلّا بعد زمان التَّكلُّم، وربَّما لم يترتّب على هذا الطّلب أنْ يقع حدث من الأحداث" (ص 21-22). ورأيه صحيح في حال الواقعيّة والمنطقيّة، أمّا لغويًّا فغير صحيح، فاللغة تقبل المجاز، والتخيل، والتّوقّع، والتّناوب، مثل الماضي الدالّ على المستقبَل، والدليل الشّرعيّ يقبل ذلك، في أحداث القيامة والجزاء للبشر، دون حدوثها في الحياة الدّنيا، نحو:"قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ" (يس: 26). ففعل الأمر محقّق بما نعتقد صدقه في الحدوث، بزمانه ومكانه.

رَغْم إقرار القدماء والمُحدثين بواقعيّة فعل الأمر، واشتماله على الزمان المفترض، أو غير الواضح، إلّا أنّ بعض المُحدثين في حديثه عن ترتيب الأفعال من حيث الزمان، وواقعيّتها، ينفي زمان فعل الأمر بقوله:"

التَّرتيب السّامي لها يأتي بالفعل (المضارع) = (المستقبل) في الرُتبة الأولى، ثمّ الفعل (الحاضر) = (الدائم)، ثمّ (الماضي)، (فالأمر). ويرجع هذا التَّرتيب إلى أنّ الفعل المضارعَ احتلّ الرُّتبة الأولى لِمُضارعته الاسم، فهو الأصل في الوضع ثمَّ يليه، الفعل الماضي لما فيه من بعض المضارعة، وأعني اشتراكهما في مبدأ الزَّمن، ثمَّ يأتي فعل الأمر لأنّه لم يحرُك، ولا يوصف به، ولا يَقع موقع المضارعةِ، فَبَعُدَ عنه. ولعلّ تفسيرًا آخر لهذا الترتيب مفاده أنَّ الفعل من حيث الزمن يُخْلَق مع لحظة التكلُّمِ، وأقرب صُوَره المضارع لهذه اللحظةِ، ثمَّ يسري الزمن بهذه الصورة فتكون من الماضي، وأمّا الأمر فلا زمن فيه، وحينئذٍ يكون وجوده بتحقّق طلبه وإتمامه" (فؤاد، 2014، 343).

وتأتي رتبته سابقة غيره من الصِيغ الفعليّة الأخرى، وهو ما يُقَرّره القدماء، إذ يَرَوْن أنّ الفعل المُستقبل سابق؛ لأنّ الشّيء غير موجود، فالمعدوم قبل الموجود، ثمّ يكون، والزّمان من ضمن الأشياء المخلوقة، وبعدما يوجد ينتهي، أو يمُرّ وهو الزّمان الماضي (الزّجّاجيّ، 1979). وهذا الرّأي نادى به بعض اللسانيّين المحدثين، خصوصًا المستشرقين. إذ إنّ صيغة الأمر سابقة غيرها (الماضية والمضارعة)، وهي صيغة قديمة للفعل العربيّ، ومنها أُخِذ المضارع،

نحو (بِعْ، قُمْ، نَمْ) جاء: يبيع، يقوم، ينام، وكأنّ صيغة الأمر أصل اشتقاقات الأفعال المقابلة لها، ولا يُمكن لأحد أنْ يُثْبت ذلك الرأي (المخزوميّ، 1986).

وقد يُدلّ على فعل الأمر وصيغته دون لفظه وشَكله، وحروفه، عن طريق الفعل المضارع، وهو ممّا رآه القدماء في شاهد نحويّ قرآنيّ، فقد:"يُدلّ على الأمر بلفظ الخبر نحو:"وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ" (البقرة:233). و:" وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ" (البقرة: 228) (السيوطيّ (2001)، 16/1). وقد أيّد مقولة النّحويّين علماء التّفسير (القرطبيّ، 2006).

ويَخْلص البحث في فعل الأمر وصيغته، ودلالته على الزّمان، إلى أنّ الأمَر جزء أصيل في الحدث المنتظر والمتوَقّع، مهما قيل فيه من آراء مُتضاربة حول خُلوّه من الزّمان المُعَيَّن أو الملحوظ، وأنَّ ترتيبه محلّ نقاشٍ وخلاف عند القُدماء واللِّسانيّين المُحدثين.

المحور الثاني: الميزان الصّرفيّ ومعياريّته، وواقعيّته اللغويّة، عند القدماء والمُحدثين

يأتي المحور الثاني هذا ليدرس الميزان الصَّرفيّ من حيث تناوله عند القدماء والمُحدثين، بصفته الصّرفيّة لا النّحويّة، ولا المشترك بينهما، فهو يعدّ ضمن المسائل الصَّرفيّة المحضة والخالصة. وبحثه هنا يُعَدّ إجابة عن سؤال عن واقعيّته عند اللغويّين القدماء والمحدثين، وعن صدقه مع الكلمات الموزونة؟

مفهوم الميزان في اللغة والاصطلاح

لُغة: يأتي المعنى اللّغويّ والمعجميّ للميزان لدلالة المقياس والمِعيار، ومعرفة قيمة الشّيء وَقَدره، يقول ابن فارس (1979):" (وزن) الواو والزاء والنّون: بِناء يدلّ على تَعْديل واسْتِقامة: وَوَزَنْتُ الشَّيْءَ وَزْنًا. وَالزِّنَةُ: قَدْرُ وَزْنِ الشَّيْءِ؛ وَالأصل وَزْنَةٌ. وَيُقالُ: قامَ ميزانُ النَّهارِ، إذا انْتَصَفَ النَّهارُ" (107/6).

وأمّا ما ورد في لسان العرب، فإن:"الموازين واحدها ميزان، وهي المثاقيل واحدها مِثْقالٌ، ويقال للآلة الّتي يوزن بها الأشياء ميزان أيضًا؛ قال الجوهري: أَصله مِوْزانٌ، انْقَلَبَت الواو ياء لِكَسْرَة ما قَبلها، وجمعها مَوازين... وَأَوزان العرب: ما بنت عليه أشْعارها، واحدها وزن، وقد وزن الشّعر وَزْنًا فَاتَّزَن" (ابن منظور، (د.ت.) 13/ 446-448). والمعنى اللُّغويّ يَنْبثُق عنه وظيفة الميزان، واستخدامه في الأشياء ومقدارها، كما يبدو من التعريفين.

اصطلاحًا:

لقد كان للمعنى اللغويّ للوزن والموزون، والميزان أثر في معناه الاصطلاحيّ، وبما أن الميزان في أصل وضعه لِقياس الأشياء فهو ينطبق على معناه الاصطلاحيّ. ولم يقدِّم له النحويّون والصَّرفيّون القدماء تعريفًا، مثل سيبويه، والمبرّد، تعريفًا مُباشرًا، ونرى سيبويه (1991) يقول فيه:" ما بنت عليه العرب من الأسماء والصِّفات والأفعال الغير معتلّة والمعتلَّة، وما قيس من المُعتلّ الذي لا يتكلَّمون به ولم يأْت في كلامهم إلّا نظيره من غير باب، وهو الذي يُسمّيه النَّحويّون التَّصريف والفِعل" (4/ 242). وَيَرى المحدثون أنَّه:"الوزن: مقابلة اللَّفْظ بِحروف الميزان – وهي الفاء والعين واللّام لِمَعْرِفة ما فيه من حروف أصليّة، أو زائدة، وَلِضَبْط ما في مَبْناه من حركات، أو سكون والميزان الصرفيّ: هو مقابلة اللّفظ بحروف الميزان – وهي الفاء والعَيْن واللّام لِمَعْرِفة ما فيه مِنْ حروف أصليّة، أو زائدة، وَلِضَبْط ما في مبناه من حركات، أو سكون" (اللبديّ، 1985، ص 239). وليسَ للأوزان وظيفة صرفيّة تَخْدم الجمل والعبارات، فهي مُجَرّد ألفاظ خاوية من المعنى المعجميّ، والدَّلاليّ، فقيمتها لفظية شكليّة، تأتي من أجل معرفة حقيقة الكلمات الصرفيّة، ونَطقها، وضبطِها (بشر، 2005). وهذا رأيٌ صائبٌ، لأنَّ ما وَرَدَ في النصوصِ النثريّةِ أوِ الشعريّةِ، من ألفاظِ (فَعَلَ) ومشتقّاتِها، يُقْصَدُ بها ذات الفعل أو الحدث من (فَعَلَ) مثل قوله تعالى:" وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ" (الشعراء:19)، فالصيغ في أفعال حقيقية وليستَ موازين صرفيّة. وهو عِند الراجحيّ (1984)، بأنّه:"مِقْياس وَضَعه علماء العرب لِمَعْرِفَة أحوال بِنْية الكلمة، وهو أحْسَن ما عُرِف مِنْ مَقاييس في ضَبْط اللغات" (ص 10).

تسميته، واختيار أحرفه عند القدماء والمُحدثين

لم يذكر اللُّغويّون القدماء، نحو سيبويه، ومن بعده من المدرَسَتَيْن، في حدود اطّلاعي، الميزان الصرفيّ بلفظه هذا، رغم أنّ لَفظة الميزان كانتْ شائعة على ألسنة العرب، وإنّما عبّروا عنه هم ومن جاء بعدهم، بأكثر من لَفظة، مثل (أبنية، بِناء، وزن، موازنة، مِثال، تمثيل، العدل، القُبالة، المِعيار، الصيغة، العلامة) (سيبويه، 1991، المبرّد، 1999، ابن جنّيّ، 1998، ابن عصفور، 1987، حسان، 1990، زريق، 2017). وهذه التَّسميات هي بمعنًى واحد. ويفرّق حسان (1990) بين الصيغة أو العلامة وبين الميزان الصّرفيّ، بِقَوله:" هناك فَرْق بين الصيغة وهي العلامة على المورفيم، وبين الميزان الصرفيّ، فالصيغة أو العلامة لا يَظهر فيها الإعلال بالعكس ممّا في الميزان الصَّرفيّ الَّذي يُعتلّ في بعض الأحيانِ، مثل: فالاستقامة مثالٌ على علامة (استفعال) للطلب، والصيرورة، والميزان الصرفيّ (استفالة) بالإعلال، ولا بُدّ منه" (ص 175).

وأمّا تسمية "الميزان الصّرفيّ" فتبدو أنَّها مُتأخرة، أي بعد سيبويه. واقتران "الصرفيّ" الصّفة الثابتة له، تَدُلّ على أنّه يَخْتصّ بالصّرف ومسائله وموضوعاته، وليس للنّحو ثمّة ميزان أطلقه النَّحويّون، فهو مُختص بالكلمة الواحدة دون التَّركيب والجمل، وربَّما يُقابله عند النَّحويّين ما يسمى بالقياس النَّحويّ، وذلك ما يقاس به رأي برأي آخر من الكلام العربيّ، وبهذا يكونُ "القياس" مُشتركًا بين الصّرف والنّحو مع فارق بطبيعَتهما ووظيفتهما.

وكان اختيار أحرفه موفّقًا عند اللغويين القدماء، ولم يعترض عليه المحدثونَ، ولم يَتَجاوزوه. وقد اختير له أحرف (ف، ع، ل) ومشتقاتها، ولم يذكر القدماء علّة اختيارها، في حدود معرفتي، وإنَّما أخذوا يُمَثِّلون عليها، ويَبْنون أوزان الأسماء والأفعال بها، وربّما كانوا على علم باختيارها دون غيرها؛ وذلك لأنّها ليست اعتباطيّة، ولا عفويّة. ويطالعنا المحدثون بآراء حول سبب اختيار أحرف الميزان الصّرفيّ؛ بأنّ (ف ع ل) هي مجموع فعل الفاعل، وأن أيّ فعل

وحدث مهما تنوع هو بمعنى فَعَلَ، ويصدق عليه. فالأفعال أَكَلَ وَشَرِبَ، ومَشى، هي تدّل على أفعال الأكل والشُرب والمشي (اللبديّ، 1985). ونجد من المحدثين من يعلّل سبب اختيار أحرف الميزان لا غيرها، يقول الفرطوسيّ (2011):"ا – إنَّ مادّة (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة بها، فالأكل فعل، والجلوس فعل،.... 2 – إنَّ مخارج مادَّة (فعل): تمثّل كلّ مخارج أصوات اللغة، فالفاء من الأصوات الشفويّة، واللام من الأصوات اللثويّة، والعين من الأصوات الحلقيّة. 3 – لمّا كانت الكلمات الثلاثيّة الأصول أكثر من غيرها، اختاروا الميزان على أساسها؛ إذ إنّهم لو وضعوه على أكثرِ من ثلاثة أحرف لاضْطَرّوا إلى الحذف (ص 31-32، السعدي، 2019). وهذه الأسباب وراء الاختيار، إنْ كانت منطقيّة، يقبلها العقل واللغة، إلّا أنّها لا تخلو من الوُجهة الفلسفيّة، وتبقى مقبولة.

الميزان الصرفيّ وو اقعيّته اللغويّة عند القدماء واللّسانيّين المُحدثين

كانت الكلمات الصحيحة والمعتلّة، عند القدماء، يعتورها الإبهام، أو الغموض، أو عدم الدّقة في الميزان الصّرفيّ، وتؤدّي إلى الاخْتلاف فيها بينهم، خصوصًا البصريّين والكوفيّين، فشغلت قضيّة الميزان الصرفيّ عندهم حيّزًا كبيرًا في دراساته، مثل الوزن الصرفيّ للفعل الخماسيّ المكرّر ثانيه وثالثه، ووزن "سيّد" و"إنسان"، و"أشياء" (الرشيديّ، 2001). وهناك ما لا اختلاف في وزنها الصرفيّ، مثل الأفعال: أَكَلَ، انْطَلَقَ، أحمَدُ، قَدَّمَ، فهي: فَعَلَ، انْفَعلَ، أفْعَلُ، فَعَّلَ؛ وذلك لِعدم اعتلال حروفها:" ويكون الفعل على فَعَّل، فيكون مُستقبله على يُفَعِّلُ؛ لأنّه في وزن فاعل، وأَفْعَل. فلذلك وجب أنْ يكون مستقبله كمستقبلها. والمصدر على التَّفعيل؛ نحو: قَطَّعْتُ تَقْطيعًا، وكَسَّرْتُ تَكسيرًا" (المبرّد، 1999، 1/ 112، سيبويه، 1991). وأمّا الكلمة التي يزاد في آخرها حرف مماثل للحرف الأصيل في آخرها، فيجب الإدغام في الميزان أيضًا، كما أدغم في الكلمة، نحو: (اخْضَرَّ: افْعَلّ)، وأصلها: اخْضَرَرَ (المبرّد،1999).

وكان القدماء ينظرون إلى الكلمة الموزونة من حيث الحروف، والأصل، والمبدل، يقول المبرّد (1999):" ومن ذلكَ قوله تعالى:" وَإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ" (المرسلات: 11) إنَّما هي فُعِّلَت من الوقت، وكان أصْلها: وُقِّتَتْ" (130/1). ولذا لم يقل: إنّ الميزان الصرفيّ لها (أُفِّعَتْ)، وهو يَعتمد الأصل، بخلاف من اتّجه إلى الواقع اللغويّ للكلمة وميزانها. وقضيّة الأصل قد تَمسّك بها ابن عصفور (1987) إذ يقول:"وَأُسْكُفَّةٌ: أُفْعُلَّةٌ، وسينُه أصليّة؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه أُسْفُعْلَة، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامِهم" (30/1). ولم يتماشَ المُحدثون ورأيَ القدماء، فنادوا بأن يكونَ الميزان الصّرفيّ بما هو واقع الكلمة بِغضّ النّظر عن أصلها، وما جرى لها من تغيير في بِنيتها (السعديّ، 2019).

ويُعلّل المُحدثون وجود أكثر من ميزان صرفيّ للكلمة الواحدة إلى أنّ الأوزان الصرفيَّة سماعيَّة لا قياسيَّة، ولِاضْطراب القدماء في تحديدها، وللهجات العربيّة المختلفة، وهي أمر ثابت عندهم (بشر، 2005). وظهر هذا الاضطراب والازدواجية في تحديد الميزان الصرفيّ عند الجرجاني (1987) في حديثه عن الميزان الصرفيّ واشتراكه بين الأسماء والأفعال، بقوله:" ثُمَّ أنّه مُشترك بينَ الأسماء والأفعال في الصِحّة والإعلال، والقلب والإبْدال، والوزن والتَّمثيل... وفي البدَل من الأصل جاز فيه المثالان، فَمِثْل كِساء:"فِعالٌ أو فِعاءٌ" أصله كِساوٌ قلبت الواو همزة لِتطرّفها" (ص 27-28). فهو قد جعل الميزان اختياريًّا، ولم يرجّح أحدهما على الآخر. وهذا ليس حلًّا للمسألة بنظر المحدثين، وإنّما قام شاهين (1980) بتخطئته، عندما يقول:" ونحن لا نرى صحّة هذا الأساس الّذي بنى عليه الجواز، فلا إبدال في الكلمة، ولكنَّه في الواقع سقوط عينها أصلًا، فيجِب أن توزن على ما تبقّى من عناصرها" (ص 48). ورأيي أنّه لا سقوط للعين فيها، والسّين لم تسقط، أو تُحذف، وحديث الجرجانيّ عن اللام لا العين، ولكنْ إذا كان قصد شاهين تعيين ميزان واحد فهو رأيه، وأرى أنّه لا خطأ في احتمال الميزانَيْن للكلمة، كما يكون أكثر من احتمالَيْنِ في إعرابِن الكلمة الوحدة عند النَّحويّين.

ونجد بعض الكلمات التي تُربك اللغويّين عند تعيين الميزان الصرفيّ لها، فكلمتان نحو (مَبيع، اضطربَ، ناءَ، قُلْ)، فالأصل في الميزان الصرفيّ للكلمة الأولى أنّ (مبيوع: مفعول)، وهو بناء اسم المفعول للاسم الصحيح، ولكنّه اعْتُلّ فصار (مَبيع) فيكون ميزانها (مَفيل) كوزن واقعيّ، وكلمة (اضْطَرَبَ: افتعل)، ولكنّ الواقع اللغويّ للميزان الصرفيّ أنْ يكون (افْطَعَل)؛ ويَراه صوابًا الاستراباذيّ (1982). وهذا غير ممكن، ولم يُناد به أحد من اللغويّين القدماء، كما أعلم. وربَّما هو من جعل المحدثين يُنادون بالوزن الواقعيّ للكلمة .وأمّا (ناءَ)، من (نأى): (فَعَلَ)، وعند القُدماء، هو من القلب المكانيّ وزنها: (فلع)، وعند المُحدثين هي: (فاعَ). و(قُلْ) فعل الأمرِ من (قال)، لا يوجد اختلاف في وزن عند القدماء والمُحدثين (فُلْ). وهذا ما جعل بشر (2005) يصل إلى أنّ القدماء:" إخضاعًا له لمبدأ المِعيّاريّة التي اتَّخذوها منطلقًا للتقعيد" (ص 465). ولكنّ بشر لا يقدّم لنا ميزانًا صرفيًّا شافيًا ومقنعًا للكلمة، وإنّما اكتفى بوصف معياريّة القدماء في تقعيد المسائل الصرفيّة، ويبدو أنّه يرفضها، ويراها من الأمور المحشوّة في قضايا الصرف. وأرى أنْ يبقى اسم المفعول (مبيوع: مفعول)، ولا ثقل يبدو في نطقها بهذه الصيغة، وأمّا (اضطربَ: افتعلَ) فوزنها (افتعلَ) على الأصل؛ لأنّ الأصل أخفّ من تفخيم التاء في الميزان الصرفيّ. ويمكن ألّا يكونَ الميزان واحدًا؛ لعلّة صوتيّة موسيقيّة إيقاعيًّا، ولا مشكلة في ذلك.

الخاتمة والنَّتائج

جاءت الدّراسة لتبحث في قضيّتين صرفيّتين معياريّتين: الأفعال وأزمنتها، والميزان الصّرفيّ، وهو أساس في علم الصّرف ومن مقوّماته، ولا تَسْتَغني عنه معظم المسائل الصرفيّة، إنْ لم تكن كلَّها، وفي نهاية الدِّراسة، يُمكن أنْ تُنْبئ عن نتائج متنوّعة، نجملها على النّحو التالي:

1. كشفت الدِّراسة عن أنّ للصيغة الفعليّة الصّرفيّة زمانًا عامًّا، يَختلف عن زمان الصِّيغ الفعليَّة في التَّركيب والسّياق.
2. لا يمكن أن يكون زمان الأفعال مُعَيَّنًا ومضبوطًا في تقسيم النّحويّين للكلمة، فقط، دون وجود الأدوات والظروف السّياقيَّة. ولا يجوز فصل

الزّمانين صرفيًّا ونحويًّا. وإنّ المصادر والمشتقات تشتمل على الزمان، وتَدلّ عليه دون تعيين وضبط، وهي لا تختلف عن الأفعال إلّا بالاسميّة فقط.

3. كشفت الدّراسة عن أنَّ توزيع الأفعال من حيث الزمان قضيَّة خلافيّة بين القُدماء والمُحدثين، واعتمدوا في ذلك على أُسُس منطقيّة وفلسفيَّة وشرعيَّة، وهي مسألة لا ضرورة لها.

4. بيّنت الدّراسة أنّ الفعل المضارع (الحاضر) موجود، واقعيّ، ويقاس ويضبط بغضّ النّظر عن امتداده. وأنّ الفعل المضارع والأمر لا يدلّ لفظهما على الزّمانِ كالماضي، ويقصد بالأمر الحدث المستقبليّ مع الطلب، ولا زمان فيه لعدم حصول الحدث عند زمان التّكلّم به.

5. كشفت الدّراسة عن أنّ الميزان الصرفيّ أدقّ وسيلة لمعرفة أحوال الكلمات وبِنياتها، وتغيّراتِها. وأنّ سبب اختيار أحرف الميزان الصرفيّ هو علّة منطقيّة واقعيّة، رغم فلسفتها.

6. أسفرت الدّراسة عن أنّ قضيّة وزن الكلمات الصحيحة لا خلاف فيها، وإنّما يكمن الإشكال في الميزان الصرفيّ للكلمات المُعتلَّة على الأغلب، قديمًا وحديثًا، وظلّتْ مسألة متأرجحة بين الواقعيّة اللغويّة المثاليّة، وبين ما يعرف بالوزن على الأصل.

التوصيات والمقترحات:

استكمالًا لِما عرضَته الباحثة من نتائجَ، فإنَّها توصي بما يلي:

1. مراجعة مسائل النحو عند القدماء، والخاصّة بالأفعال ودلالتها على الزمان، وكذلك قضية الميزان الصرفيّ ما بين المعيارية والواقعية اللغوية.

2. إنَّ قضية الأفعال ودلالتها الزمانية، والمزان الصرفيّ وواقعه اللغويّ، دراسةٌ واسعة وشائكة، لم تُستكملْ، ولن يُغلقَ بابُ البحثِ فيها، فعلى الدارسينَ النهوضُ والتعمُّق في تناولهما.

3. دراسة القضيّتينِ اللغويّتينِ دراسةً مقارنةً ما بين التراث النحويّ العربيّ والدراسات الاستشراقية الحديثة عند اللسانيّين المحدثين؛ إثراءً للآراء والوصول إلى نتائج قيّمة ودقيقة فيها..

المصادروالمراجع

القرآن الكريم

ابن الأنباري، ع. (2007). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيّين*. قدّم له ووضع فهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب. (ط2). بيروت: الطبعة دار الكتب العلمية.

أنيس، إ. (1966). *من أسرار اللغة*. (ط2). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بشر، ك. (2005). *التفكير اللغويّ بين القديم والجديد*. القاهرة: دار غريب.

توامة، ع. (1994). *زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته -دراسات في النحو العربي*- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

الجحفة، ع. (2006). *دَلالة الزمن في العربيّة: دراسة النسق الزمنيّ للأفعال*. (ط1). الدار البيضاء: الدار دار توبقال للنشر.

الجرجانيّ، ع. (1987). *المفتاح في الصرف*. تحقيق: عليّ توفيق الحمد. (ط)1. بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

الجرجانيُّ، ع. (2003). *التعريفات*. ضبط نصوصها وعلّق عليها: محمد عليّ أبو العباس. القاهرة: مكتبة الفرقان.

ابن جنّيّ، ع. (1998). *التصريف الملوكيّ*. تحقيق: ديزيره سقال. (الطبعة 1). بيروت: دار الفكر العربي.

ابن جنّيّ، ع. (2013). *المنصف شرح لكتاب التّصريف أبي عثمان المازنيّ*. تحقيق وتعليق: عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

حسّان، ت. (1994). *اللغة العربية معناها ومبناها*. الدار البيضاء: دار الثقافة.

حسّان، ت. (1990). *مناهج البحث في اللغة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الراجحي، ع. (1979). *النحو العربيّ والدرس الحديث بحث في المنهج*. بيروت: دار النهضة.

الزَّجّاجي، ع. (1979). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. (ط3). بيروت: دار النفائس.

زريق، ن. (2017). *الميزان الصرفيّ وأثره في تطوّر اللغة العربية ونموّها – دراسة استقرائية تحليلية- رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي. الجزائر.

زغيب، ه. ومزهود، س. (2021). اللسانيات المعاصرة وأثرها على الدرس الصرفيّ القديم. *مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية*. 4 (3).

السامرائيّ، إ. (1966). *الفعل زمانه وأبنيته*. (د.ط). بغداد: مكتبة العاني.

الاستراباذي، ر. (1982). *شرح شافيّة ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه. بيروت: دار الكتب العلمية.

السعدي، ح. (2019). الميزان الصرفيّ عند المحدثين. *مجلّة دولة*، 5(21).

سيبويه، ع. (1991). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. (ط1). بيروت: دار الجيل.

السيوطيّ، ع. (2001). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وزميله. القاهرة: عالم الكتب.

شاهين، ع. (1980). *المنهج الصوتيّ للبِنية العربيّة*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
عباس، إ. (2014). من خصائص المستوى الصرفيّ السامي (الجذر والاشتقاق) دراسة تطبيقية. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، 18.
عبد الله، م. (2006). *الشواهد النحوية القرآنية في السور المكية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة النيلين. السودان.
Article I عبد الواحد، ع. (2015). بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة. *مجلّة جيل الدراسات الأدبية والفكرية*، 4.
ابن عصفور، ع. (1987). *الممتع في التصريف*. تحقيق: فخر الدين قباوة. (ط1). بيروت: دار المعرفة.
ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
الفرطوسي، ص. وشلاش، هـ (2011). *المهذّب في علم التصريف*. (ط1). بيروت: مطابع بيروت الحديثة.
فندريس، ج. (1950). *اللغة*. تعريب: عبد الحميد الدواخلي وزميله. القاهرة: الناشر مكتبة الأنجلو المصرية. بيروت: مطبعة لجنة البيان العربي. بيروت.
القرطبي، م. (2006). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركيّ. وزميله. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
قواقزة، م (2013). الزمن المستقبل في اللغة العربية -دراسة لسانية-. *مجلّة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، 10(2).
اللَّبديّ، م. (1985). *معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة*. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان.
المبرّد، م. (1999). *المقتضب*. تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
محمد، أ. (2015). مفهوم الزمن النحويّ ودلالته بين القديم والحديث. *مجلّة جامعة سبها*، 14(1).
المخزوميّ، م. (1986). *النحو العربيّ نقد وتوجيه*. (ط2). بيروت: دار الرائد العربيّ.
المرزوقيّ، أ. (1996). *الأزمنة والأمكنة*. ضبط وتخريج: خليل المنصور. (ط1). بيروت: دار الكتب العلميَّة.
المطلبيّ، م. (1986). *الزمن واللغة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب.
المنصوريّ، ع. (2002). *الدَّلالة الزمنيّة في الجملة العربيّة*. (ط1). عمان: الدار العلمية والدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
ابن منظور، م. (د.ت.). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر. بيروت.
موسكاتي، س. (1986). *الحضارات السامية القديمة*. ترجمة: السيّد يعقوب بكر. بيروت: دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر، ودار الرقيّ.
ابن يعيش، م. (د.ت.). *شرح المفصَّل*. بيروت: عالم الكتب.

References

Abbas, I. (2014). Characteristics of the sublime morphological level (root and derivation): An applied study. *Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon*, 18.

Abdel Wahed, A. (2015). Between Arabic grammar and modern linguistics. *Generation Journal of Literary and Intellectual Studies*, Issue 4. Beirut.

Abdullah, A. (2006). *Qur'anic grammatical evidence in Meccan surahs*. Unpublished doctoral dissertation. University of Neelain, Sudan.

Al-Fartusi, S., & Shalash, H. (2011). *Al-Muhadhdhab in Morphology* (1st ed.). Beirut: Modern Printing Press.

Al-Juhfa, A. (2006). *The significance of time in Arabic: Studying the temporal structure of verbs* (1st ed.). White House: Dar Toubkal Publishing House.

Al-Jurjani, A. (1987). *The key is in the exchange* (Investigation by Ali Tawfiq Al-Hamad, 1st ed.). Beirut: Al-Resala Foundation, Dar Al-Amal.

Al-Jurjani, A. (2003). *Definitions* (Edited and commented by Muhammad Ali Abu Al-Abbas). Cairo: Al-Furqan Library.

Al-Istrabadi, R. (1982). *Explanation of Shafiya Ibn Al-Hajib* (Ed. Muhammad Nour Al-Hassan et al.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Labadi, M. (1985). *A dictionary of grammatical and morphological terms* (1st ed.). Beirut: Al-Resala Foundation, Dar Al-Furqan.

Al-Makhzoumi, M. (1986). *Arabic grammar criticism and guidance* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.

Al-Mansouri, A. J. (2002). *Temporal significance in the Arabic sentence* (1st ed.). Amman: The Scientific and International House, and the House of Culture for Publishing and Distribution.

Al-Marzouqi, A. (1996). *Times and places: Control and graduation* (1st ed.). Beirut: Scientific Books House.

Al-Mubarrad, M. (1999). *Al-Muqtab* (Investigation by Hassan Hamad, Review by Emile Yacoub, 1st ed.). Beirut: House of Scientific Books.

Al-Muttalabi, M. (1986). *Time and language*. Cairo: Egyptian General Book Authority.

Al-Qurtubi, M. (2006). *The comprehensive of the provisions of the Qur'an* (Investigation by Abdullah Abdul Mohsen Al-Turki, et al., 1st ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Rajhi, A. (1979). *Arabic grammar and the modern lesson: A study of the curriculum*. Beirut: Dar Al Nahda.

Al-Saadi, H. (2019). The morphological scale according to the hadith scholars. *State Journal*, 5(21).

Al-Samarrai, I. (1966). *The verb has its time and structures*. Baghdad: Ani Library.

Al-Suyuti, A. (2001). *Huma' al-Hawa'i fi Sharh plural of mosques* (Ed. Abdul Salam Muhammad Haroun et al.). Cairo: The World of Books.

Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim. (1979). *Clarification of the Reasons of Grammar* (Ed. Mazen Al-Mubarak, 3rd ed.). Beirut: House of Precious Things.

Anis, I. (1966). *Of the secrets of the language* (2nd ed.). Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Bishr, K. (2005). *Linguistic thinking between old and new*. Cairo: Strange House.

Hassan, T. (1994). *The Arabic language, its meaning and structure*. White House: House of Culture.

Hassan, T. (1990). *Research methods in language*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Ibn Al-Anbari, A. (2007). *Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians* (Ed. Hassan Hamad, 2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Asfour, A. (1987). *Fun to spend* (Investigation by Fakhr al-Din Qabawa, 1st ed.). Beirut: House of Knowledge.

Ibn Faris, A. (1979). *Language standards*. Cairo: Dar Elfekr for printing, publishing, and distribution.

Ibn Jinni, O. (2013). *Al-Munsif is an explanation of the book Al-Tasrif by Abu Uthman Al-Mazni* (Investigation and commentary by Abdul Qadir Atta). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Jinni, O. (1998). *Royal conjugation* (Investigation by Desiree Sakkal, 1st ed.). Beirut: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Ibn Manzur, M. (n.d.). *Lisan Al-Arab*. Beirut: Dar Sader.

Ibn Ya'ish, M. (n.d.). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-Ibn Ya'īsh*. Beirut: The World of Books.

Moscati, S. (1986). *Ancient Semitic civilizations* (Translated by Mr. Yacoub Bakr). Beirut: Dar Al-Katib Al-Arabi for Printing and Publishing, and Dar Al-Raqi.

Muhammad, A. (2015). The concept of grammatical time and its significance between ancient and modern. *Sebha University Journal*, 14(1).

Qawaqza, M. (2013). The future tense in the Arabic language: A linguistic study. *Journal of the Union of Arab Universities for Literature*, 10(2B).

Shaheen, A. (1980). *The phonetic approach to Arabic structure*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Sibawayh, A. (1991). *The book* (Investigation by Abdul Salam Haroun, 1st ed.). Beirut: House of Generation.

Tawama, A. (1994). *Verb tense in the Arabic language, its clues and destinations: Studies in Arabic grammar* (Diwan of University Publications). Algeria.

Vendris, J. (1950). *The language* (Arabization by Abdel Hamid Al-Dawakhli et al.). Cairo: Anglo-Egyptian Library; Beirut: Arab Statement Committee Press.

Zreik, N. (2017). *Morphological scale and its impact on the development and growth of the Arabic language: An inductive and analytical study* (Unpublished master's thesis). Martyr Hama Lakhdar University, El Oued, Algeria.

Zaghib, H., & Mazhoud, S. (2021). Contemporary linguistics and its impact on the ancient morphological lesson. *Reader's Journal for Literary, Critical, and Linguistic Studies*, 4(3).